مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
العدد التاسع – جوان 2018


.OEB Univ. Publish. Co

الأزمة المالية اليونانية الراهنة والدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة

The current Greek financial crisis and the role played by the European Union in resolving the crisis

فراح صبرينة،جامعة بجاية،الجزائر
sabrinaferraah@yahoo.fr

تاريخ التسليم:(2018/04/28)، تاريخ التقييم:(2018/05/20)،تاريخ القبول:(2018/06/04)

ملخص :

يعرف الاقتصاد اليوناني منذ نهاية عام 2009 أزمة مالية تعد الأخطر في تاريخه وتداعياتها مازالت مستمرة إلى يومنا هذا، وذلك بعدما عصفت أزمة الديون العامة بالاقتصاد اليوناني والذي وجد نفسه مهدداً بالإفلاس، وذلك لعدم قدرته على تسديد القروض المترتبة عليه من جهة، وعجزه عن الحصول على التمويل من الأسواق المالية التي أصبحت تفرض معدلات فائدة جد مرتفعة على اليونان من جهة أخرى، وأمام خطورة الوضع لم يجد هذا الأخير من مخرج غير طلب المساعدة من شركائه الأوروبيين. وعلى هذا الأساس تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على حقيقة الأزمة المالية اليونانية الراهنة والدور الذي لعبه الإتحاد الأوروبي في انتشال اليونان من أزمتها **الكلمات المفتاحية:**الأزمة المالية اليونانية، الاتحاد الأوروبي،المساعدات المالية الأوروبية لليونان،آليات الإنقاذ الأوروبية.

Abstract :

Greece has entered since the end of 2009 into the worst financial crisis ever, with ongoing repercussions to this day. After the crisis of the public debt which upset the Greek economy, it is threatened with bankruptcy, on the one hand, it is unable to repay its debt, and on the other hand the impossibility of obtaining financing at took financial markets because of the very high interest rates. Greece has sought the help of its European partners to avoid the risk of bankruptcy and default values. On this basis, this document aims to highlight the Greek financial crisis, and the role played by the European Union in order to save it.

Key words: Greek financial crisis, European Union, European financial aid for Greek, European rescue mechanisms

مقدمة:

أدخلت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008، والتي كانت بدايتها من الولايات المتحدة الأمريكية العالم في حالة ركود، وانتقلت هذه الأزمة من الاقتصاد الأمريكي إلى معظم الاقتصاديات العالمية التي أخذت تتهاوى كأحجار الدومينو الواحدة تلو الأخرى، ولم يكن الاتحاد الأوروبي في منأى عن هذه الأزمة، فهو يعرف حالات من التراجع الاقتصادي ظهرت بشدة بعد الأزمة المالية التي تعصف بالاقتصاد اليوناني، فقد وصلت معدلات المديونية العامة وعجز الموازنة العامة إلى مستويات حرجة لم يعد اليونان قادرا على تحملها، هذا ما سبب الخوف لدى المستثمرين إتجاه قدرتها على الوفاء بديونها الحكومية. وعند قيام وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض التصنيف الائتماني لليونان، لم تعد هذه الأخيرة قادرة على الحصول على التمويل من الأسواق العالمية لارتفاع معدلات الفائدة إلى مستويات قياسية. فلم تجد من مخرج غير طلب المساعدة من شركائها في الاتحاد الأوروبي، وقد قدم الاتحاد الأوروبي حزمة من المساعدات لليونان، هذه المساعدات كانت مشروطة بجملة من الإصلاحات والسياسات التقشفية التي أدخلت البلاد في دوامة من المشاكل الاجتماعية وركود اقتصادي.

وقد ازدادت حدة الأزمة في سنة 2010 بانتقالها إلى دول أوروبية أخرى كالبرتغال وايرلندا واسبانيا وايطاليا، ما وضع أكبر الدول الأوروبية كألمانيا وفرنسا أمام وضع صعب، فكان لزاما عليها أن تتدخل لإنقاذ الوضع الذي أصبح يهدد وحدة الاتحاد الأوروبي وطرح فكرة خروج بعض الدول من الاتحاد، وهذا ما حصل فعلاً مع بريطانيا التي قررت الخروج من الوحدة الأوروبية بعد استفتاء شعبي صوت بالأغلبية في 2016 لخروج بريطانيا من كنف الاتحاد الأوروبي.

وانطلاقا مما سبق تدور إشكالية هذا البحث حول السؤال التالي: ما مدى مساهمة الاتحاد الأوروبي في إيجاد حلول للأزمة المالية التي تعصف باليونان؟

ومن خلال هذا السؤال الرئيسي ندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أسباب الأزمة المالية التي تمر بها اليونان؟
- هل تتفق دول الاتحاد الأوروبي على إنقاذ اليونان من شبح الإفلاس؟
- ما هي الحلول التي قدمتها دول الاتحاد الأوروبي لمساعدة اليونان على الخروج من أزمتها، وما مدى نجاعتها؟

فرضيات الدراسة: من أجل معالجة الإشكالية السابقة تم وضع الفرضيات التالية للإجابة على التساؤلات المطروحة وهي:

- إن الأزمة المالية الراهنة التي يمر بها الاقتصاد اليوناني رغم أنها كانت نتيجة مباشرة للازمة المالية العالمية 2008 إلا أن جذورها داخلية؛

– لعب الاتحاد الأوروبي دوراً جوهرياً في إنقاذ اليونان وتخطيها للأزمة.

أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهمية بالغة كونها تعالج أحد المواضيع الهامة (الأزمة المالية اليونانية، ومساهمة الاتحاد الأوروبي في إنقاذ اليونان)، ويثير هذا الموضوع اهتمام الكثير من الاقتصاديين العالميين، كما يعتبر حديث الساعة في أوروبا، ومحور اجتماعات ومناقشات مكثفة لدول الاتحاد الأوروبي حول إيجاد حلول من اجل الإبقاء على وحدة الاتحاد الأوروبي وإنقاذ الدول المتعثرة، وتعتبر اليونان أول دولة دقت ناقوس الخطر وهي تشهد أوضاع اقتصادية صعبة ومعرضة للإفلاس إن لم تتدخل دول الاتحاد لإنقاذها.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تسليط الضوء على الأزمة المالية اليونانية، وخطط الإنقاذ التي قدمتها دول الاتحاد الأوروبي؛

– معرفة مدى نجاعة السياسات الاقتصادية المطبقة في اليونان للخروج من الأزمة، والتي فرضت عليها من قبل الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاحات الهيكلية، وهل استطاعت اليونان اليوم الخروج من أزمتها.

منهجية البحث: بالنظر الى طبيعة الموضوع وسعياً منا الى تحقيق الاهداف المسطرة للدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي. حيث سمح لنا المنهج الوصفي بعرض عدة عناصر أساسية في دراستنا على غرار عرض الأزمة المالية اليونانية وتقديم أهم الاجراءات وردود الفعل الأوروبية تجاه الأزمة. أما الجانب التحليلي فيتجسد في تحليل الوضع القائم مستعينين في ذلك بالتمثيل البياني والجداول والتحليل الإقتصادي.

أولا: الأزمة المالية اليونانية

دخلت اليونان منذ بداية سنة 2010 في اخطر أزمة مالية عرفتها، فهي تشهد اليوم أوضاع اقتصادية جد متردية، من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع في الديون العمومية، وارتفاع نسبة العجز في الموازنة، كما أنها غير قادرة على تسديد ديونها، ولهذا فقد لجأت اليونان إلى طلب المساعدة من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي للخروج من هذه الأزمة. تعتبر اليونان والتي لا تمثل سوى 3% من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الأورو مصدر سلسلة من أزمات المديونية العامة والتي تهدد اليوم أكبر بلدان منطقة الأورو (إسبانيا تمثل 12% من الناتج المحلي الإجمالي، إيطاليا 17% من الناتج المحلي الإجمالي...)، وتهدد كيان الإتحاد الإقتصادي والنقدي نفسه (Chemain, 2014, p97).

1–طبيعة الاقتصاد اليوناني: يقوم الإقتصاد اليوناني على ثلاث دعامات أساسية وهي: قطاع الخدمات ويساهم بحوالي 75,7 %من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة أنه يستوعب 68% من القوة العاملة، وقطاع الصناعة ويساهم بحوالي 20,6% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه

يستوعب حوالي 20% من القوة العاملة، وقطاع الزراعة ويساهم بحوالي 3,7% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 12% من القوة العاملة. هذا وتبلغ نسبة البطالة حوالي 9%، وهي نسبة تمثل مؤشراً مرتفعاً مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى (بوالكور،2013، ص59).

2- عمق الأزمة:بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008 التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية مسرحاً لها، انتقلت لتمس باقي دول العالم، المتقدمة منها والنامية على حد السواء، هذه المرة وصلت الأزمة إلى دول الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تتأرجح بين ديون عمومية مفرطة، ونسب عجز في الموازنة غير مسبوقة، وتعتبر اليونان أول دولة أوروبية دقت ناقوس الخطر بتردي أوضاعها الاقتصادية. نقطة بداية الأزمة كانت إعلان وزير المالية اليونانية في 21 أكتوبر 2009 مراجعة العجز في الميزانية العامة، الذي بلغ 12,5% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 3,7% المعلن عنه في بداية السنة، وقد تمت مراجعة هذا الرقم مرة ثانية في 22 أفريل 2010 ليصل إلى 13,6%، ويراجع لمرة أخيرة في 25 أكتوبر 2010 ليصل أخيراً إلى 15,4% من الناتج المحلي الإجمالي (Daniel Cohen, 2011, p385). وهكذا قدمت اليونان ولسنوات طويلة أرقاماً مغلوطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي في اليونان، سعياً منها لتحقيق شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في مرحلة أولى، ثم إلى منطقة الأورو كمرحلة ثانية، هذه الشروط المجسدة في معاهدة "ماستريخت*"، التي تُلزم دول الاتحاد بأن لا تتجاوز فيها نسبة العجز في الميزانية العامة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن لا تتجاوز المديونية العامة 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

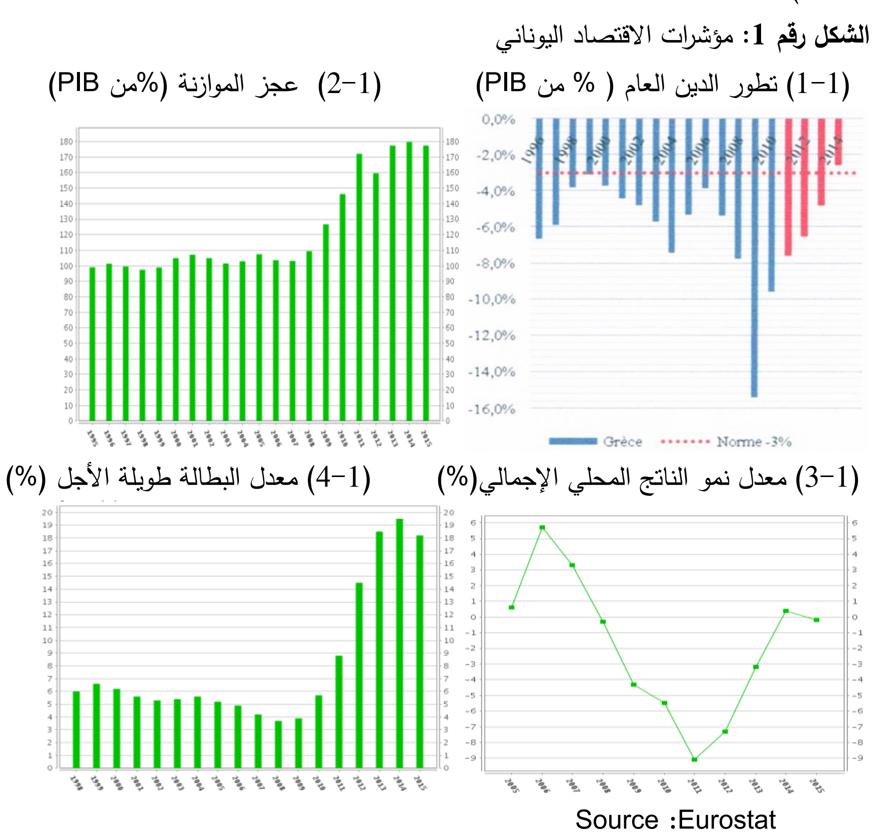
وتعاني اليونان من مشاكل مزدوجة من جهة ارتفاع عجز الموازنة، ومن جهة أخرى ديون عمومية مفرطة تستدعي تسديد الأقساط والخدمات سنوياً، ما يزيد في حدة العجز في الميزانية العامة، فقد عرفت هذه الأخيرة مستويات قياسية، فقد انتقلت من 103,1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007، إلى 109,4% ثم إلى 126,7% من الناتج المحلى الإجمالي عامي 2008 و2009 على التوالي، ورغم كل الإجراءات التي اتخذتها اليونان والمساعدات المالية التي تلقتها من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، إلا أن نسبة المديونية العامة لا تزال تعرف مستويات مرتفعة، فقد بلغت هذه الأخيرة 179,7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014

---

*معاهدة ماستريخت: وتمثل الاتفاقية المؤسسة للإتحاد الأوروبي، تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماستريخت الهولوندية في ديسمبر 1991، وتعتبر أهم تغيير في تاريخ الاتحاد مند تأسيس المجموعة الاوروبية في نهاية الخمسينيات وأهم نقطة تحويها المعاهدة هي انشاء اتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي، وقد حددت الشروط الواجب على الدول استيفاءها للانضمام الى الاتحاد النقدي وأهمها: عدم تجاوز المديونية العامة سقف 60 % من الناتج الداخلي الخام، وأن لا يتجاوز العجز العام لميزانية الدولة 3% من الناتج الخام، بالإضافة الى شروط أخرى تتعلق بسعر الفائدة ومستوى الاسعار وأسعار الصرف. أنظر

و177,4% عام 2015 (Eurostat).(أنظر الشكل 1). كما تعرف اليونان انخفاض حاد في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من 5,7% عام 2006، إلى – 0,3% عام 2008 ثم إلى 4,3-% عام 2009، ولا تزال هذه الأخيرة منخفضة فقد سجلت 0,2- % عام 2015 (Eurostat).

الشكل رقم 1: مؤشرات الاقتصاد اليوناني



Source :Eurostat

إن السبب الرئيسي وراء العجز في الميزانية العامة يرجع إلى طبيعة النظام الضريبي السائد في اليونان. فعجز الموازنة في هذا البلد تجاوز باستمرار معايير "ماستريخت"، وهذا على الرغم من ديناميكية معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات طويلة. مع وجود إدارة ضريبية قليلة التنظيم وتملك وسائل محدودة أجهدتها المحسوبية والفساد، فالتصريح عن الدخل بشكل عام كان أدنى مما هو حقيقي وذلك من أجل التهرب الضريبي، "فالثغرات الضريبية" شجعت الدخول المرتفعة الوفيرة، والقاعدة الضريبية جد ضيقة، وهي عنصر هام للاقتصاد وتقدر نسبة التهرب الضريبي بنحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي وتزيد من الاقتصاد غير الرسمي (مقابل متوسط يبلغ 14% في منطقة الأورو). فخلال الفترة 1995- 2005 بلغت المداخيل الضريبية 31,9% من الناتج المحلي

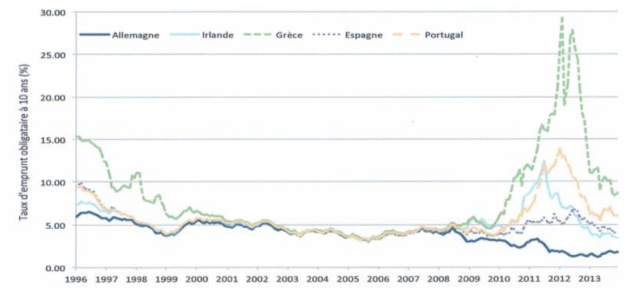
الإجمالي، أي بمعدل اقل بحوالي ثمانية فاصل خمسة نقطة في المتوسط مما هو عليه في دول الاتحاد الأوروبي، وهكذا بوقت قليل قبل انفجار الأزمة عام 2007، سجلت إجمالي إيرادات المؤسسات الحكومية 39,5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 46,2% من إجمالي الإنفاق (Benjamin Coriat &Christopher Lantenois, 2011, pp 11-12).

كما أن الإعلان عن التلاعب بالحسابات المدبر من طرف بنك "Goldman Sachs" من أجل السماح لليونان بالانضمام إلى منطقة الأورو سنة 2001، أحدث موجة من الذعر في الأسواق، تم على إثرها إعادة تقييم المديونية العمومية بأكثر من 110% من الناتج المحلي الإجمالي، بعد تراكم العجز في الميزانية العمومية (4% من الناتج المحلي الإجمالي بين 2001 و2007...15% عام 2009). إن المديونية العامة الحقيقية لليونان هي بعيدة كل البعد عن الأرقام الرسمية التي قدمتها الحكومة للجنة الأوروبية، وبعيدة عن نسبة 60% المحددة في ميثاق الاستقرار والنمو (Jean-Marc Figuet, 2015, p 41).

إن تنامي الديون العمومية اليونانية منذ أزمة 2008 هو نتاج التأثير المشترك لتدابير التقشف التي أدخلت البلاد في حالة انكماش، والمضاربة المالية التي أدت إلى الارتفاع الهائل لأسعار الفائدة، ففي عام 2009، وقبل حتى أن تنفجر أزمة المديونية اليونانية، كانت البنوك تحصل على إعادة التمويل من قبل البنك المركزي الأوروبي "BCE" بمعدل 1% وتقرض اليونان بمعدل 6%، ثم يرتفع هذا المعدل بداية عام 2010 إلى 12% (انظر الشكل 2)، كما أن عودة اليونان إلى الاقتراض من الأسواق المالية في أفريل 2014 كان بمعدل 4,75%، على الرغم من أن معدلات إعادة تمويل البنوك كانت 0,25%. والنتيجة بلوغ المديونية العمومية مستويات لم يسبق لها مثيل (Robert Joumard, 2015, p1). (راجع الشكل 1-1).

الشكل رقم 2: مقارنة بين معدلات الفائدة للسندات طويلة الأجل (10سنوات)

للدول الأكثر مديونية في منطقة الأورو مع ألمانيا (%)



Source : Eurostat

من خلال هذا الشكل يمكننا أن نلاحظ أن معدلات الفائدة على السندات كانت منخفضة بعد اعتماد الأورو كعملة موحدة عام 1999 وحتى عام 2009، ولم تتجاوز معدل 6% في اليونان

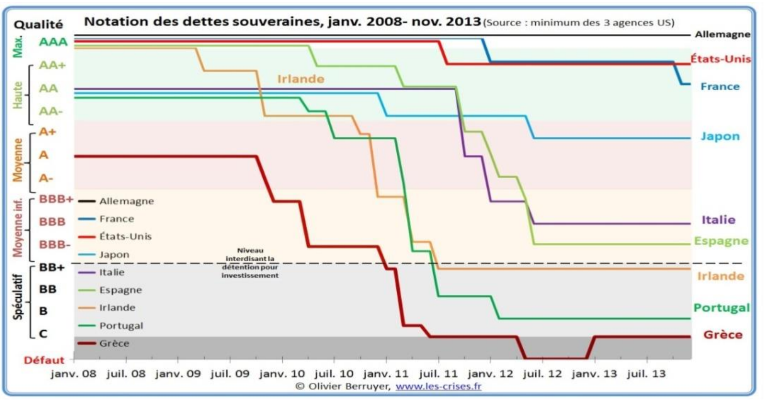
وأيضاً في ايرلندا، اسبانيا والبرتغال (الدول الأكثر مديونية في منطقة الأورو)، موازية بذلك معدل الفائدة في الدول المتقدمة في منطقة الأورو كألمانيا، وهذا ما شجع اليونان على التوسع في الاقتراض. لكن بعد عام 2009 وهو بداية الأزمة في اليونان عرفت هذه الأخيرة مستويات جد مرتفعة، حيث تجاوزت سقف 25% على السندات اليونانية نهاية عام 2011.

عندما أعلنت الحكومة اليونانية الجديدة في أكتوبر 2009 أن النسبة الحقيقية للعجز في الميزانية العمومية تجاوزت الأرقام المقدمة سابقاً، فقد سجلت اليونان سنة 2009 عجزاً بلغ 15,4% من الناتج الداخلي الخام، كما بلغت الديون العمومية 126,7% من الناتج الداخلي الخام (Eurostat). وعلى إثر ذلك، قامت وكالة التصنيف الائتماني "Moody's" في 22 ديسمبر 2009 بتخفيض التصنيف الائتماني للديون اليونانية، وقد خفض هذا الأخير مرة أخرى في الشهر التالي

(Karamessini, 2010, p 122 . وفي فيفري 2010 وضعت اليونان تحت المراقبة المالية للجنة الأوروبية، وقد منحت مجموعة الأورو لليونان مدة شهر لوضع خطة للتقشف، وهو ما قوبل باحتجاجات وتظاهرات في اليونان (Karamessini, 2010, p 122). وقد أدت الشكوك حول الملاءة المالية لليونان إلى قيام وكالة التصنيف الائتماني "Standards & Poors" بتخفيض التصنيف الائتماني للديون اليونانية مرة أخرى من "B" إلى"B–"، وقامت وكالة "Fitch" هي الأخرى بتخفيضه من "B" إلى "CCC" ووضعتها وكالة "Moody's" تحت الرقابة السلبية.(أنظر الشكل3). فعرفت معدلات الفائدة على القروض لعشر سنوات تضاعفاً بين 2014 ومارس 2015 Jean Marc (Figuet, op.cit., p 41) .

الشكل رقم 03: التصنيف الائتماني للديون اليونانية

مقارنة ببعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان.



Source: Olivier Berruyer, www.les-crisese.fr

نلاحظ جلياً من هذا الشكل أن الديون العمومية اليونانية حظيت بأدنى تصنيف ائتماني مقارنة بدول منطقة الأورو الأكثر مديونية أو ما يعرف بدول الـ "PIIGS"، والتي تشمل الحروف الأولى لكل من: البرتغال، ايرلندا، ايطاليا، اليونان وإسبانيا على التوالي، حيث خُفض تصنيفها الائتماني عدة مرات بداية من منتصف عام 2009 "من درجة استثمار" إلى أن وصلت إلى أدنى تصنيف ائتماني وهي "ديون مضاربة" نهاية 2010. إن ارتفاع المديونية العمومية، وتوقع حالة الانكماش الاقتصادي، أديا إلى الارتفاع الحاد لعلاوة المخاطرة وعلاوة التأمين "CDS" "Crédit défaut swaps" المرتبطة بمخاطر عدم قدرة المصدر (الديون السيادية) على التسديد. فارتفعت علاوة التأمين المرتبطة بالديون اليونانية ذات الأجل 10سنوات إلى 122% خلال الثلاثي الأخير من عام 2009 (اوكيل نسيمة، بوكساني رشيد، مصيبح احمد، 2013، ص 22).

3-أسباب الأزمة المالية في اليونان: تعود الأزمة المالية اليونانية إلى نوعين من الأسباب داخلية وخارجية.

3-1 أسباب داخلية:

- ارتفاع مستوى الدين العام حتى قبل الأزمة العالمية، والتي تعكس الأثر التراكمي للعجز في الإيرادات الحكومية التي تعود لعدة سنوات. ففي عام 2007 بلغت إيرادات المؤسسات العمومية 39,8% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ الإنفاق العام 46,4%. هذا العجز الهائل يرجع إلى التهرب الضريبي للمؤسسات والعمال الخواص، والامتيازات الضريبية الممنوحة للبنوك، وأصحاب السفن والكنائس، والمهن الحرة وغيرها، وتخفيض الضرائب على الدخول المرتفعة منذ 2002. ضِف إلى ذلك الإنفاق المتزايد على الأسلحة، وتكاليف إنقاذ المؤسسات الخاصة من المديونية في الثمانينات، وتكاليف إنقاذ البنوك حالياً، والعجز المتزايد للضمان الاجتماعي منذ 1990 والذي يمول من خزينة الدولة(4,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008) (Karamessini, 2010, p Maria 124)

- أحد أهم الأسباب التي دفع باليونان للوقوع في الأزمة هو الحماس الزائد للدخول لمنطقة اليورو، نظراً لما تتمتع به تلك المنطقة من مكانة اقتصادية عالمية. فقد ألزمها دخولها وانضمامها لدول منطقة الأورو توقيع بعض الشروط القاسية الخاصة بالدول الأوروبية في منطقة الأورو، في حين لم تكن اليونان مستعدة بعد للتخلي عن عملتها المحلية "الدراخما"، ناهيك عن تزوير الحقائق حول الوضعية الحقيقية للاقتصاد من اجل استيفاء شروط الانضمام، فقد تبين أن اليونان قدمت على مدار سنوات أرقام مزيفة عن حجم ديونها والعجز في ميزانيتها، والذي تجاوز باستمرار معايير معاهدة "ماستريخت" (أن لا يتجاوز العجز في الميزانية 3%من الناتج المحلي الإجمالي، و60% من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للمديونية العامة).

3-2 أسباب خارجية:

- تعتبر الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة من أهم العوامل الخارجية التي أدت إلى زيادة خطر الدين العام اليوناني، وقادت المتعاملين الماليين إلى الهروب من خطر السندات الصادرة عن الدول الأكثر مديونية، والالتفات نحو السندات الأكثر أماناً مثل سندات الديون الحكومية الألمانية والأمريكية. هذا الخطر المتزايد هو السبب الرئيسي وراء زيادة فروق الأسعار على السندات اليونانية، كما أن غياب التنظيم الأسواق المالية سمح بالمضاربة المفرطة على علاوات التأمين "CSD" التي تم شراؤها من قبل مستثمرين لا يحملون سندات الديون الحكومية اليونانية (Maria Karamessini, 2010, p 125)؛

- رد فعل الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة اليونانية، وضعف هيكله المؤسسي، حيث لا توجد آليات للتضامن المالي في حالة تعرض أحد الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تعسر مالي؛

- تنامي مخاوف المستثمرين من عدم قدرة اليونان على تسديد ديونها الحكومية، وقيام وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض التصنيف الائتماني للسندات الحكومية إلى أدنى درجة، كل هذا أدى إلى خلق أزمة ثقة في الاسواق المالية، فأصبحت اليونان غير قادرة على الحصول على التمويل من الأسواق التي أصبحت تفرض عليها معدلات فائدة جد عالية.

4- **الإجراءات التي اتخذتها اليونان للحد من الأزمة:**لقد وجدت اليونان نفسها في وضع اقتصادي جد صعب بعد عجزها عن الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها، ولهذا وجب عليها طلب المساعدة من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، ولهذا كان لزاماً عليها إجراء تعديلات هيكلية وتطبيق خطة تقشف واسعة، فقد اعتمدت عدة إجراءات الأولى تهدف إلى خفض الإنفاق والثانية تهدف إلى زيادة الإيرادات وهي:

4-1 الإجراءات التي تستهدف مباشرة المالية العامة: هذه الإجراءات تهدف إلى خفض الإنفاق العام وهي (Coriat, Lantenois, 2011, p18):

أ-**تخفيضات هائلة في الميزانية:** والوظيف العمومي هو المستهدف الأول، وقد اعتمدت ثلاث إجراءات أساسية: أولاً: تجميد أجور الموظفين الحكوميين لمدة ثلاث سنوات، وتخفيض عدد العمال بداية من 2012 عن طريق إلغاء مناصب العمل التعاقدية "contractual"، واحترام قاعدة عدم استبدال أربعة موظفين من أصل خمسة يذهبون إلى التقاعد. ثانياً: إلغاء منحة الشهر الثالث عشر والرابع عشر*. ثالثاً: تخفيضات هائلة في الإنفاق على التشغيل والاستثمارات العمومية، وتخفيض كبير للإعانات المقدمة للمؤسسات العامة كوسيلة فعالة تجعل خصخصتها أمراً لا مفر منه.

* وهي عبارة عن حوافز وعلاوات وامتيازات تقدمها الدولة للموظفين الحكوميين.

ب-إصلاح نظام التقاعد: وتهدف أيضا إلى تخفيف الإنفاق الحكومي، وهي تشكل أصعب القضايا نظراً لنتائجها على الشعب اليوناني. فقد مُدد سن التقاعد بالنسبة للنساء (60 سنة سابقاً) إلى 65 سنة ليتماشى مع سن التقاعد المحدد للرجال بحلول عام 2013. والقائمة طويلة: تمديد مدة الاشتراك من 37سنة إلى 40 سنة بحلول 2015، تحديد سن أدنى للتقاعد بـ 60 سنة، وكل موظف يذهب إلى التقاعد المسبق سوف يعاقب بتخفيض معاشه.

ج- **اقتطاعات معتبرة في ميزانية قطاع الصحة:** فقد اتخذت عدة إجراءات من أجل تخفيض تكاليف تعويض الأدوية، منها التشجيع على استهلاك الأدوية الجنيسة "génériques"، وتقليص لائحة الأدوية التي تخضع للتعويض، ورفع المشاركة المالية للمرضى، وجمع كل الأنشطة المتعلقة بالصحة في وزارة واحدة.

د- رفع العبء الضريبي: فقد ارتفع معدل الرسم على القيمة المضافة من 21% إلى 23% مع توسيع القاعدة الضريبية. ورفع الضرائب والرسوم على عدة سلع كالمشروبات الكحولية وغير الكحولية، السجائر، الوقود والسلع الفاخرة، وكذلك رفع الضرائب على الممتلكات الموروثة والهبات، وخلق رسوم جديدة على نشاطات عديدة مثل رسوم على إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، البناءات غير الرسمية، وكذلك على أرباح الشركات الأكثر ربحية.

4-2 الإجراءات الهيكلية والخصخصة: وهي إجراءات تهدف إلى زيادة الإيرادات، ولمرافقة الإجراءات السابقة تم وضع برنامج شامل للإصلاحات الهيكلية، وهنا يتضح جليا سياسات صندوق النقد الدولي، فقد اعتمدت ثلاث إصلاحات رئيسية تستهدف الإنفاق الحكومي، سوق العمل وسوق السلع(Coriat,Lantenois,2011, p19) : فبالنسبة للتوظيف العمومي تم استحداث آليات جديدة للتوظيف، ووضع قاعدة الكترونية للمزادات والعطاءات، ونشر كل القرارات المتعلقة بالإنفاق الحكومي. ومراجعة نظام مفاوضات الأجور وعقود العمل في القطاع الخاص. وإجراءات أخرى، بالإضافة إلى خوصصة وتحرير سوق السلع.

ثانياً: الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي في حل الأزمة اليونانية :تردد الاتحاد الأوروبي في بادئ الأمر من إنقاذ اليونان لأن معاهدة "ماستريخت" الأوروبية والتي تأسس بموجبها لا تسمح بذلك، فالمادة 123 إلى 125 من معاهدة سير الاتحاد الأوروبي "TFUE*" تمنع إنقاذ أو التخفيف من المشاكل المحتملة من المخاطر التي قد يعاني منها أحد الأعضاء إلا في حالات معينة كتعرضها لكوارث طبيعية أو تهديدات خارجة عن سيطرتها؛ وحيث جاء فيها: " عندما تتعرض أية دولة عضوه لصعوبات أو تهديد بمشاكل خطيرة ناجمة عن كوارث طبيعية أو حوادث استثنائية خارجة عن سيطرتها، فإن المجلس وباقتراح من اللجنة يستطيع أن يمنح وبموجب شروط معينة مساعدات مالية

* Traité sur le fonctionnement de l'Union Européenne.

من الاتحاد إلى الدولة العضو المعنية"(Vincent, 2015, p459). إن أزمة الديون السيادية اليونانية لا تندرج تحت خانة أحداث استثنائية خارجة عن السيطرة، لأن هذه الأخيرة ساهمت في انفجارها وذلك بتقديم حسابات مزورة للجنة الأوروبية، ولهذا وجب إيجاد حلول خارج المعاهدة "TFUE". وبعد الأزمة التي عصفت باليونان، وخوفاً من انتشارها وانتقالها لدول أخرى، كان لزاماً على الاتحاد الأوروبي أن يجد آليات مناسبة تمكنه من مد يد العون للدول التي تعاني مشاكل اقتصادية، فجاءت فكرة الآلية الأوروبية للاستقرار المالي "MESF*" وقد تم تجسيدها في 9 ماي 2010، وبعدها وبفترة وجيزة تم إنشاء الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي "FESF*"، وفي عام 2012 تم استبدال هاتين الآليتين بمعاهدة حقيقية وهي الآلية الأوروبية للإستقرار "MES*" والتي تعتبر بمثابة قفزة نوعية في مسار الاتحاد الأوروبي.

1 - آليات الإنقاذ الأوروبية:أظهرت الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية أنه من الضروري تقديم المساعدات المالية المنظمة والكافية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فالمشاكل المالية لدولة ما داخل الإتحاد يمكن أن يكون لها تداعيات معتبرة بالنسبة للاستقرار المالي الكلي لباقي دول الإتحاد الأوروبي ومنطقة الأورو. فقد طور الاتحاد الأوروبي آليات وأدوات جديدة، بما في ذلك إجراءات معالجة الإختلالات في الإقتصاد الكلي لجعلها أقل احتمالا في المستقبل، وتجنب انفجار أزمة جديدة (Hradisky, 2016, p1).

أ - الآلية الأوروبية للاستقرار المالي"MESF": قرر أعضاء منطقة الأورو في 9ماي 2010 وضع آلية أوروبية للاستقرار المالي، والتي تهدف إلى وضع تحت تصرف الدول الأعضاء في منطقة الأورو آلية تشبه آلية الدعم المالي لموازين المدفوعات الموجهة لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى العملة الموحدة. وهي عبارة عن أداة تسمح بالاقتراض من الأسواق الدولية من خلال ضمان الميزانية المشتركة من أجل الحصول على قروض مشروطة للدول الأعضاء في منطقة الأورو بالتوازي مع برنامج صندوق النقد الدولي، وبسعة 60 مليار أورو كحد أقصى، وقد سخرت الآلية الأوروبية للاستقرار المالي 22,5 مليار دولار لايرلندا في ديسمبر 2010، و26 مليار دولار للبرتغال في ماي 2011. أسست هذه الآلية وفقا للمادة 122 لمعاهدة سير الاتحاد الأوروبي "TFUE" والمتعلقة بمساعدة الدول التي تواجه صعوبات مرتبطة بحوادث استثنائية خارجة عن السيطر (Huberdeau, 2012, p 64)

ب - الصندوق الأوروبي للإستقرار المالي "FESF":تم إنشاء الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي "FESF" على وجه السرعة في جوان 2010 من قبل الدول الأوروبية وبدعم من صندوق

* MESF : mécanisme européen de stabilité financière.
* FESF : fond européen de stabilité financière.
* MES : mécanisme européen de stabilité.

النقد الدولي كوسيلة مؤقتة لحل مشاكل تمويل الديون لدول الإتحاد الأوروبي. وقد تم تأسيسه بعد فترة وجيزة من خطة الإنقاذ الأول التي عرفتها اليونان والتي بلغت 110 مليار أورو في ماي 2010. والهدف الأساسي من إنشائه هو احتواء الأزمة دون أن ينتظر منه أن يكون حقا فعال. وبعد طلب كل من ايرلندا والبرتغال الدعم المالي، ومع شبح انتقال العدوى إلى الاقتصاديات الأكبر حجماً (إيطاليا وإسبانيا) أصبح "FESF" يمثل ضرورةً من أجل الحفاظ على منطقة الأورو، وهو في الحقيقة ليس صندوقاً حقيقياً توضع فيه الأموال، وإنما هو عبارة عن بنية مقدمة للسلطات الأوروبية تحت سيطرة الدول الأعضاء في منطقة اليورو لتكون قادرة على زيادة رأس المال في الأسواق المالية المضمونة من قبل الدول الأعضاء في منطقة اليورو، ولذلك فهو يلعب دور شركة التأمين مع المستثمرين لتشجيعهم على إقراض المال. عن طريق الضمان المشترك المقدم من دول منطقة اليورو، وهذا المال يمكن جمعه بأسعار مواتية بعد ذلك، الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي يوفر المبلغ المقترض إلى البلدان التي تعمل على تمويل نفسها بمعدلات مدعمة في الأسواق

(Chouaib, jeanneret, 2014, P14).إن الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي يُمكن من جمع الأموال من الأسواق المالية الدولية وذلك بضمان مبلغ 440 مليار أورو من الدول الأعضاء في منطقة الأورو، هذا المبلغ قد تم رفعه إلى 779,783مليار أورو فيما بعد (Philippe Vincent,2015, p460). وتعتمد نسبة مشاركة كل دولة على حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي، حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27%، تليها فرنسا بنسبة 20%، وإيطاليا بنسبة 18%. والشكل رقم 04 يوضح مشاركة كل دولة.

الشكل رقم 04: المساهمات المالية لدول منطقة الأورو في الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي"FESF"



المصدر: المفوضية الأوروبية.

ج- الآلية الأوروبية للاستقرار "MES":لقد تم استبدال الآليتين السابقتين في 27 سبتمبر 2012 بالآلية الأوروبية للاستقرار "MES"، وهي عبارة عن معاهدة دولية حقيقية، وتشكل مؤسسة

مالية دولية بين الدول الأعضاء في منطقة الأورو. وهو إجراء مبتكر في قانون الاتحاد الأوروبي. هذا الإجراء يتطلب الانتحاب ويسمح للدول الأعضاء في منطقة الأورو من وضع آلية للاستقرار. والهدف منه هو تعبئة الموارد المالية (عن طريق إصدار أدوات مالية، أو إبرام اتفاقات مع أعضائه والمؤسسات المالية، وأطراف أخرى) لتوفير الدعم للأعضاء الذين يعرفون أو يحتمل أن يعانون من مشاكل مالية خطيرة. وطريقة عمله تقربه أكثر إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير "BIRD"، ويتدخل "MES" بطلب من دولة عضوه بالطرق التالية (Vincent, 2015, PP 461-462):

- منح تسهيلات مالية تخضع لشروط صارمة ومحددة في الاتفاقية الموقعة بين اللجنة والدولة؛
- منح سلسلة قروض من أجل تفادي ظهور أزمة في دولة أسسها الاقتصادية سليمة، وطمأنة الأسواق حول قدرة هذه الدولة على الوفاء بديونها؛
- منح قروض لإعادة رسملة المؤسسات المالية لدولة عضوه؛
- منح قروض من دون غرض محدد؛
- شراء سندات الديون السيادية لدولة عضوه تمر بحالة صعبة من الأسواق الأولية والثانوية.

2- المساعدات المالية الأوروبية لانتشال اليونان من الأزمة: قامت اليونان بالاتفاق مع اللجنة الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي في 02 ماي 2010 بوضع خطة الضبط الاقتصادي "PAE*"، وبإجماع مجموعة الأورو تقرر منح اليونان مساعدات مالية على شكل قروض مشتركة بالتنسيق مع اللجنة الأوروبية، هذه الإعانات تقدم على دفعات متتالية وطبقاً لمدى التزام اليونان بخطة الضبط(Karamessini, 2010,p123).

أ - **حزمة الإنقاذ الأولى:** حصلت اليونان في ماي 2010 على إعانة قُدرت بنحو 110 مليار أورو، 80 مليار قدمت من طرف دول الاتحاد الأوروبي، و30 مليار من صندوق النقد الدولي. هذه الإعانات المشروطة تتطلب من اليونان إجراءات صارمة: تخفيض النفقات، رفع الضرائب، تحرير الاقتصاد، وإصلاح نظام التقاعد، وضمن هذه الشروط هو وضع اليونان تحت وصاية الترويكا* (CE, BCE, FMI)* (المفوضية الأوروبية، البنك المركزي الأوروبي، صندوق النقد الدولي) والتي تقوم بمتابعة دورية.((Elian Chouaib, Alexandre jeanneret, 2014, P 10 وتبلغ الفائدة

---

* PAE : plan d’ajustement économique.

*الترويكا: كلمة روسية الأصل وترمز إلى المجموعة الثلاثية، فهي تستعمل للإشارة إلى أن هناك ثلاث مسؤولين عن القرار في أي هيئة أو شركة، وفي إطار الأزمة الأوروبية فالترويكا تضم ثلاث مؤسسات وهي: البنك المركزي الأوروبي، اللجنة الأوروبية، صندوق النقد الدولي، للمزيد من المعلومات أنظر:
http://www.troikawatch.net/fr/cest-quoi-la-troika/ (تاريخ الاطلاع: 2016/11/13)

* CE: commission européenne, BCE : banque centrale européenne, FMI : fond monétaire international.

على هذه القروض نحو 5.2 % وفترة سداد 3 سنوات، وقد خفضت الفائدة في قمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011 حيث تقرر تخفيض الفائدة بنحو 1% لتصبح 4.2% فيما زيدت فترة السداد لتبلغ 7سنوات ونصف (https://ar.wikipedia.org).وتبلغ الدفعة الأولى 45 مليار أورو تمنح ابتداءً من السنة الأولى، 30 مليار أورو يقدمها شركائها الخمسة عشر، و 15 مليار أورو يقدمها صندوق النقد الدولي(أنظر الجدول رقم 02). حيث تحصُل اليونان على هذه الدفعة قبل 19 ماي 2010، التاريخ الذي يجب فيه على اليونان تسديد نحو 9 مليار أورو لدائنيها الدوليين. وهكذا تستطيع اليونان الوفاء بالتزاماتها المالية وتسديد ديونها المستحقة دون الحاجة إلى اللجوء إلى الأسواق التي تتطلب منها معدلات فائدة جِد عالية (Benjamin Coriat, Christopher lantenois, 2014, p 17.

الجدول رقم 01: رزنامة المساعدات الممنوحة لليونان إلى غاية سنة 2013 (مليار أورو)

Σ	2013		2012				2011				2010			البيانات
	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	
30	0,5	1,6	0,5	1,6	1,6	2,7	1,4	2,2	3,3	4,1	2,5	2,5	5,5	FMI
80	1,5	4,4	1,5	4,4	4,4	7,3	3,6	5,8	8,7	10,9	6,5	6,5	14,5	UE
110	**2,0**	**6,0**	**2,0**	**6,0**	**6,0**	**10**	**5,0**	**8.0**	**12**	**15**	**9,0**	**9,0**	**20**	المجموع

UE : union européenne **FMI** : Fond monétaire internationale
Source : Benjamin Coriat, Christopher lantenois, op.cit., p 35

ب – حزمة الإنقاذ الثانية: أقرت دول منطقة الأورو في 21 فيفري 2012 الحزمة الثانية لإنقاذ اليونان، وتتضمن الحزمة جملة إجراءات خصصت لها 130 مليار يورو، فضلا عن اتفاق لتبادل سندات ديون أثينا مع دائنيها من القطاع الخاص ينص على شطب 107 مليارات يورو. من خلال اتفاق مبادلة مع المؤسسات المالية الخاصة ينص على شطب 53,5% من قيمة سندات الدين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات أي ما يعادل 107 مليارات يورو عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى جديدة بتاريخ استحقاق يحل بعد 30 سنة وبنسبة فائدة متغيرة، تتراوح بين 2% حتى 2015، و3% حتى 2020، و4,3% في السنوات الموالية، إلى أن تنتهي آجال استحقاق الديون اليونانية في 2042. وأما القروض التي سيقدمها الدائنون الدوليون فتصل في مجموعها إلى 130 مليار يورو، تسدد تدريجيا إلى غاية 2014 (بوالكور،2013، ص 61).

ج– حزمة الإنقاذ الثالثة: بعد وصول الحزب اليساري "سيريزا" "SYRIZA" إلى الحكم بعد الانتخابات التشريعية في 26 جانفي 2015، والرافض للتقشف الذي فرض على اليونان من طرف الترويكا، قام بتشكيل حكومة برئاسة "تسيبراس" "TSIPRAS"، وأعلن اعتماد تدابير اجتماعية لمساعدة الشعب اليوناني وإعادة التفاوض بشأن برنامج الإصلاح المفروض على اليونان، وفي نهاية جوان 2015 تم اقتراح تقديم قروض إضافية لليونان من قبل شركائها بقيمة 15,5 مليار أورو، لكن

بشروط كالخوصصة على نطاق واسع (المطارات، شبكات الكهرباء... وغيرها)، وإصلاحات جديدة بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، وإجراءات أخرى اعتبرها "تسبريس" مُهينةً في حق اليونان، وقد أُعتمدت ثالث حزمة لإنقاذ اليونان بمبلغ 86 مليار أورو في 14 أوت 2015، والتوقيع على اتفاق جديد بين اليونان والآلية الأوروبية للاستقرار "MES"(Vincent, 2015, PP 468).وقد بلغت إجمالي الديون اليونانية 312 مليار أورو في عام 2015، وأُشير هنا إلى أن هذا الرقم يختلف بعدة مليارات حسب المصدر(FMI, Eurostat, Commission Européenne). والجدول التالي يوضح الأطراف التي تمتلك الديون اليونانية إلى غاية عام 2014 حيث بلغ إجمالي الدين العام 321 مليار أورو.

الجدول رقم 02: الأطراف التي تملك الديون اليونانية إلى غاية سنة 2014

الدائنون	قيمة الدين (مليار أورو)
دائني القطاع العام	**251,5**
الآلية الأوروبية للاستقرار "MES"	141,8
دول منطقة الأورو	52,9
بما فيها فرنسا	11,39
صندوق النقد الدولي	31,8
البنك المركزي الأوروبي "BCE"	25,0
الدائنين الخواص	**69,5**
بنوك ألمانيا	19
بنوك بريطانيا	18
بنوك فرنسية	03
أخرى	29,5
المجموع	**321**

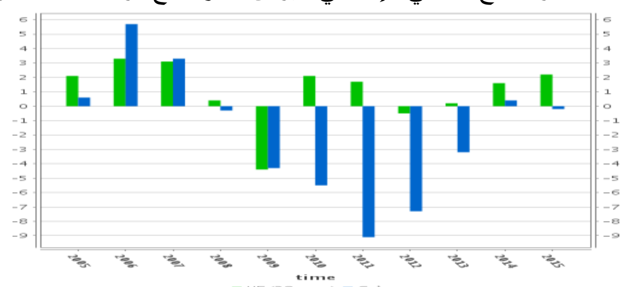
Source : Jean-Marc Figuet, op.cit., p 43.

قبل إعادة جدولة الديون اليونانية في مارس 2012، كانت سندات الدين اليونانية مملوكة بنسبة 57% من قبل مستثمرين خواص، لكن اليوم الوضع اختلف (Robert Joumard, 2015, p 03). يمتلك القطاع الخاص اليوم 78,35% من إجمالي هذه الديون، وتبلغ القروض المشتركة التي قدمتها دول الاتحاد الأوروبي بنحو 52,9 مليار دولار أي ما يعادل 16,48% من إجمالي القروض الممنوحة، وقد بلغت القروض التي قدمها الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي بنحو 44,17%، أما بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي "BCE" فتبلغ هذه النسبة 7,79%، وبالنسبة لصندوق النقد الدولي فتبلغ نسبة مساهمته بنحو 9,91% من إجمالي القروض الممنوحة. كما يملك القطاع الخاص 21,65% من هذه الديون (محسوبة انطلاقا من معطيات الجدول 01).

تقييم الوضع الاقتصادي لليونان اليوم (هل خرجت اليونان من أزمتها؟):لقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي لليونان مابين سنتي 2008 و2013 بنحو 25%، وحسب التقديرات الأخيرة لصندوق النقد الدولي فإن اليونان لن تستطيع استرجاع ذروة نشاطها السابق (قبل الأزمة) قبل عام 2020. وحسب دراسة أجراها كل من "Reinhart et Rogoff" في عام 2014، فإن من بين حلقات الأزمات التي سجلها الباحثان يعتبر تراجع الناتج المحلي الإجمالي اليوناني خامس أكبر أزمة منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، وفي هذه المرحلة فإن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لليونان يشبه " الكساد الكبير" لعام 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية (حيث عرف الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بنسبة 28,6%، غير أن الأزمة الأمريكية كانت أقصر (أستمر التراجع أربع سنوات) والانتعاش كان أسرع (.Antonin et all, 2015, p5).

نجحت اليونان في عام 2014 من تحقيق فائض أولي ضئيل (أنظر الشكل05) ولكن على حساب دمار اجتماعي لم يسبق له مثيل، ولكنه غير كافي ليسمح بدفع فوائد الدين (يمثل 20 و25%من إنفاق الدولة)، ولا لتسديد سندات الدين التي حان استحقاقها. فيجب على اليونان تسديد 9 مليار أورو إلى صندوق النقد الدولي في 2015، منها 2,3مليار أورو تستحق في فيفري-مارس 2015، ثم تسديد 6,7 مليار أورو إلى البنك المركزي الأوروبي في جوان. فيجب عليها الاستمرار في الاقتراض لتسديد هذه القروض وهذا رغم كل هذه الجهود المبذولة والتي جعلت الشعب اليوناني يتخبط في دوامة قاتلة لا يمكن الخروج منها(Joumard,2015, p 09) .

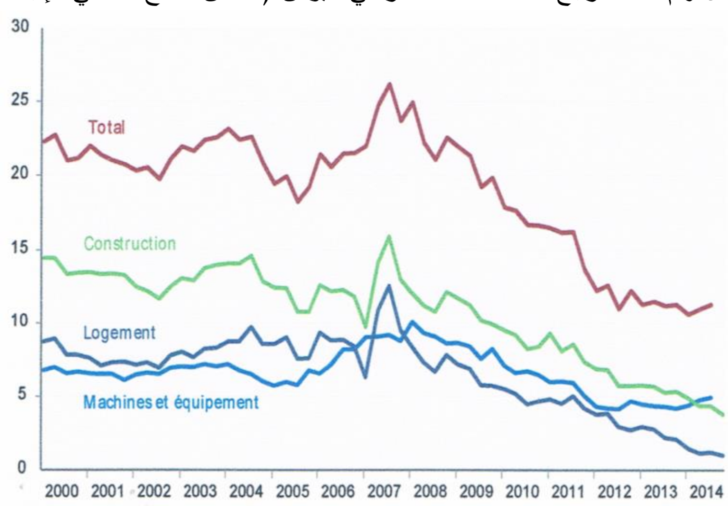
الشكل رقم 05: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لليونان مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي (%)



Source : Eurostat

كما يعرف الاستثمار تراجعاً بسبب ظروف التمويل الصعبة وعدم اليقين حول آفاق الاقتصاد، في حين كان إجمالي الاستثمار يمثل 20 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 (خاصة في قطاع السياحة والنقل البحري)، وقد وصل إلى أدنى مستوى له في 2013 (11,3% من الناتج المحلي الإجمالي. (Antonin et all, 2015, p5) (أنظر الشكل 6)

الشكل رقم 06: تراجع معدلات الاستثمار في اليونان (% من الناتج المحلي الإجمالي)



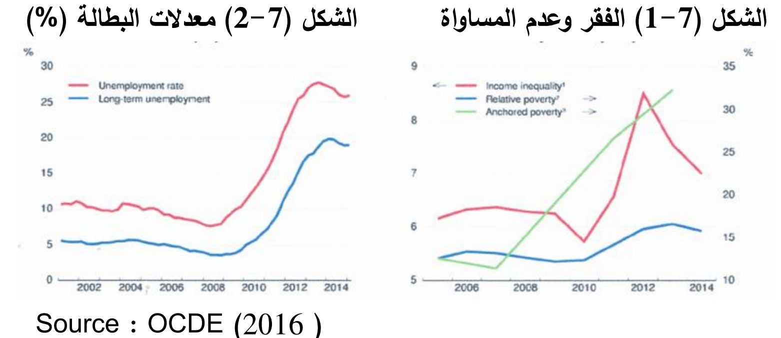
Source : Céline Antonin, et autres, op.cit., p 7.

ولا تزال اليونان إلى يومنا هذا تعاني من ثقل المديونية رغم عمليات جدولة الديون، حيث دخلت هذه الأخيرة في الأزمة في عام 2009 بدين عمومي بلغ 301 مليار دولار أي ما يعادل 127% من الناتج المحلي الإجمالي، وانتقل هذا الرقم في عام 2015 إلى 312 مليار أورو أي ما يعادل 177% من الناتج المحلي الإجمالي. كما فقدت اليونان 62 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي، أي نحو 26 % من أجمالي الناتج المحلي، هذا الأخير انتقل من 238 مليار أورو عام 2009 إلى 176 مليار أورو في عام 2015. كما أن سياسة التقشف الضريبي شديدة القسوة التي فرضت على اليونان خلال خطط الإنقاذ الثلاثة ساهمت في هذه النتيجة. وكان الهدف منها هو التغطية السريعة للعجز المالي الهائل والذي وصل إلى 32 مليار أورو أي 15% من الناتج المحلي الإجمالي .(Varoudakis,2015, p2)، أما التكاليف الاجتماعية للازمة فهي جد باهظة، فحسب دراسة لمنظمة التعاون والتنمية "OCDE*" 2016، تضاعفت معدلات الفقر ثلاث مرات تقريباً بين 2007 و2013، وهذا بسبب انخفاض دخل الأسر وكذلك معاشات التقاعد، وارتفاع معدلات البطالة، وغياب شبكة للضمان الاجتماعي مصممة بشكل جيد، ففي 2013 كان ثلث المجتمع يعاني من الفقر .(l'OCDE, 2016, p 8) (أنظ الشكل 07)

* OCDE : organisation de coopération et de développement économiques

الشكل رقم 07: التكلفة الاجتماعية للأزمة اليونانية

الشكل (7−1) الفقر وعدم المساواة   **الشكل (7−2) معدلات البطالة (%)**



Source : OCDE (2016)

نلاحظ من الشكل (7−2) ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير وهذا راجع للإصلاحات الهيكلية التي قامت بها اليونان في مجال التشغيل (من تسريح للعمال وتخفيض عدد مناصب الشغل، وعدم استبدال أربعة من أصل خمسة عمال يذهبون للتقاعد ... وغيرها من الإجراءات)، فقد انتقل معدل البطالة من 6% عام 2006 إلى 24,7% عام 2015 (تضاعفت أربع مرات خلال تسع سنوات)، وغالبيتهم من فئة الشباب (49,8%) وهي أعلى نسبة مسجلة في دول الاتحاد الأوروبي.

4− تقييم دور الاتحاد الأوروبي في الازمة اليونانية:رغم أن رد فعل الاتحاد الاوروبي اتجاه الازمة اليونانية جاء متأخراً بسبب انقسام الآراء الداخلية للدول الاوروبية، إلا أنه لعب دوراً حاسماً في انقاذ اليونان من الافلاس المحتوم من خلال تقديم حزم الانقاذ الثلاثة التي استفادة منها اليونان، إلا أن اليونان اليوم لم تخرج من أزمتها. وسوف نقوم بمحاولة تقييم الدور الذي لعبه الاتحاد الاوروبي في الازمة اليونانية من خلال النقاط التالية:

أ−طبيعة البناء الأوروبي ودوره في انقاذ الدول المتعثرة: إن المعاهدة التأسيسة للاتحاد الاوروبي كما سبق وأن فصلنا تمنع انقاذ الدول المتعثرة، فعلى كل دولة أن تحل مشاكلها بنفسها، فهناك غياب للتضامن المالي بين الدول الاعضاء في الاتحاد، وقد أثبتت الازمة الراهنة ضرورة وجود تحويلات مالية بين دول الاتحاد النقدي وهذا ما أشارت إليه النظرية الاقتصادية سابقاً(نظرية منطقة العملة المثلى*) (Michel Beine, 1998, p2) ، لكن الازمة الراهنة أعادت للنقاش مسألة التضامن المالي بين دول الاتحاد النقدي كضرورة لتمكن دول الاتحاد من تجنب الصدمات التي يمكن أن تصيب أحد الدول وتنتقل الى باقي الدول، كما قد تهدد الاتحاد النقدي برمته. لكن الاتحاد

*نظرية منطقة العملة المثلى: يعتبر الاقتصادي "مندل" " Mundell" من أوائل المنظرين الذين وضعوا أُسس نظرية "منطقة العملة المثلى". فقد كتب "مندل" عام 1961 مقالاً رائداً تعرض فيه لشروط تشكيل منطقة عملة مثلى ، وهذه النظرية تحدد الشروط الواجب توفرها في مجموعة من الدول حتى تستطيع تبني عملة مشتركة.

الاوروبي أثبت قدرته على الابداع وإيجاد الحلول من خلال إيجاده الى ميكانزمات جديدة للإنقاذ على غرار "MESF و FESF" واللذان استبدلا فيما بعد بـ "MES".

ب-الحلول المقدمة وفشل تدابير السياسة الاقتصادية التي فرضت على اليونان: إن المساعدات المالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي بصحبة صندوق النقد الدولي لليونان في إطار حزم الإنقاذ الثلاثة السابقة الذكر لم تكن إلا عبارة عن قروض مرهونة بشروط قاسية، فقد فرض على اليونان مقابل تلك القروض تعديلات هيكلية وخوصصة واسعة للقطاع العام، والأَمَرُ من ذلك هي تدابير التقشف التي كما سبق وأن رأينا والتي أدخلت البلاد في حالة من الركود والتراجع الاقتصادي الشديد، والوضع اليوم في اليونان هو أكبر دليل على فشل هذه السياسات الاقتصادية المنتهجة، فالمديونية العامة لا تزال مرتفعة وتزيد معها من ارتفاع عجز الميزانية العامة، أما الأوضاع الاجتماعية اليوم فهي أقرب إلى أن تكون كارثية، معدلات بطالة غير مسبوقة تفشي الفقر وتراجع المستويات المعيشية، وسخط وغضب شعبي كبيرين اتجاه الاتحاد الأوروبي، وبروز لأحزاب يمينية متطرفة تطالب بانسحاب اليونان من كنف الاتحاد الأوروبي.

خاتمة:

دخلت اليونان بداية من سنة 2010 في أزمة مالية واقتصادية خانقة، فهي تدفع اليوم ثمن اختلالات هيكلية عرفتها لسنوات سابقة، وسياسات قادتها اللذين برعوا في التلاعب بالحسابات العامة وإعطاء صورة مغلوطة عن حقيقة الوضع الإقتصادي في اليونان، كما تدفع أيضا ثمن المخاطر التي حملتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة والتي لم يكن لها أية يد فيها، كما تتكبد فشل البناء الأوروبي الذي هي جزء منه، والذي لا يوفر الحماية لدوله في حال تعرضها لازمة.

لجأت اليونان في أوج أزمتها إلى الاتحاد الأوروبي لطلب المساعدة لتجنب خطر الإفلاس، هذا الأخير قابلها في البداية بردة فعل ضعيفة تعكس انقسام الآراء داخل دول الاتحاد الأوروبي بين مؤيد ومعارض لتقديم المساعدة، وأبدت العديد من الدول الأوروبية قلقها من فكرة إجهاد اقتصادها بعبء إنقاذ اليونان، وأخيرا وخوفاً من انتقال الأزمة إلى الدول الضعيفة داخل الاتحاد الأوروبي، وخوفا من زعزعة صورة الاتحاد الأوروبي الذي ظل لسنوات طويلة نموذجاً يحتذى به، وزعزعة العملة الموحدة "الأورو" وما يجره من تبعات إقتصادية، قررت دول الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدات مالية لليونان على شكل قروض، لكن هذه المساعدات كانت مشروطة بتبني اليونان جملة من الإصلاحات والإجراءات التقشفية التي تهدف إلى خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات من أجل تقليص عجز الميزانية العامة وكذلك المديونية العامة.

إن سياسات التقشف التي اتبعتها اليونان تحت رعاية "الترويكا" زادت الوضع سوءًا. فاليوم ثلث المجتمع اليوناني يعيش في فقر، كما يعاني 24,9% من المجتمع من البطالة غالبيتهم شباب

(49,8%)، كما يعرف الناتج المحلي الإجمالي تراجعا بسبب سياسات التقشف المفروضة على البلاد، كما تعرف المديونية ارتفاع مستمر حيث سجلت سنة 2014 أعلى مستوى لها منذ 1995، ضف إلى ذلك الوضع العام للبلاد والذي ينبأ بدمار اجتماعي لم يسبق له مثيل.

لقد أظهرت الأزمة اليونانية الوجه الآخر لأوروبا، والتي كان ينظر إليها على أنها أداة تسمح للحد من عدم المساواة بين الدول الأعضاء، لكن الحقيقة أنها فرضت عليها مخططات تعديل هيكلي ثقيلة واكتفت بتقديم موارد مالية لحكومة أثينا لمواجهة دائنيها، مع تطبيق أسعار فائدة مرتفعة وشروط صارمة، لدرجة أن البعض يرى أن هذه الخطط تُعطي الانطباع بأنها عِقاب للشعب اليوناني على أخطاءه الماضية(Vincent, 2015, p 470) .

نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

✓ لعبت الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة دوراً مهماً في اطلاق شرارة الأزمة المالية اليونانية، لكن جذور الازمة داخلية فهي تعود لارتفاع المديونية العامة قبل اندلاع الأزمة، وتعكس الأثر التراكمي للعجز العام لسنوات مضت والتي برعت حكومة أثينا في اخفاءها من أجل استيفاء شروط معاهدة ماسترخت التي تمكنها من الانضمام الى منطقة الاورو وتجنب ضغوط شركائها الأوروبيين.

✓ إن انضمام اليونان الى منطقة الاورو مكنها من الاستفادة من معدلات الفائدة المنخفضة على غرار تلك التي تقترض بها الدول القوية في المنطقة مثل ألمانيا، وهذا ما سمح بتوسعها في الاقتراض، لكن بعد الازمة الاقتصادية لعام 2008 أرتفعت أسعار الفائدة على السندات اليونانية الى مستوى غير مسبوق (25 % عام 2011)، وهكذا وجدت اليونان نفسها غير قادرة على الاقتراض من الاسواق المالية.

✓ ردود الفعل الأوروبية تجاه الأزمة اليونانية أخذت وقتاً للظهور، وهي تعكس انقسام الآراء في الداخل بين مؤيد لتقديم المساعدات وبين معارض يُحمل اليونان مسؤولية تركها للاختلالات الهيكلية تتراكم على مدار سنوات عديدة.

✓ إن الوضع الاقتصادي اليوناني في تراجع مستمر فهو يعرف معدلات نمو جد منخفضة مقارنة بما كان عليه قبل الأزمة، كما أن سياسات التقشف التي تبنتها اليونان محاولة الخروج من الأزمة أدت إلى تردي الأوضاع الاجتماعية في البلاد، فقد ارتفعت مستويات البطالة والفقر وعدم المساواة داخل المجتمع اليوناني فالوضع الاجتماعي اليوم يُنذر بكارثة حقيقية.

✓ لم يوفر الاتحاد الأوروبي الحماية اللازمة لليونان، حيث لا يتوفر هذا الاخير على آليات الانقاذ في حالة تعرض أحد أعضاءه لصدمة إقتصادية، أما الحلول التي قدمها فقد اقتصرت على

تقديم قروض مرتبطة بشروط قاسية على غرار الاصلاحات الهيكلية والخصخصة والتي أدخلت البلاد في حالة من التراجع والانكماش الاقتصادي.

التوصيات:

- إن الازمة المالية التي تعصف باليونان منذ نهاية 2009 الى يومنا هذا ليست وليدة الصدفة فهي نتاج سنوات من الاختلالات، كما أن عودة الاوضاع الى الانفراج يتطلب الكثير من الجهد والتنسيق مع شركائها الاوروبيين. فحسب دراسة أجراها صندوق النقد الدولي فإن اليونان لن تستطيع استرجاع ذروة نشاطها السابق للأزمة قبل عام 2020، ولهذا على اليونان العمل على تنويع اقتصادها خارج قطاع السياحة، وإصلاح نظامها الضريبي من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتطبيق معدلات مدروسة بشكل أفضل، والعمل على محاربة الفساد والرشوة اللذان ينخُران اقتصاد البلاد. والحل في رأينا يكمن في تحفيز الاقتصاد لاستعادة النمو والتخلي عن سياسات التقشف التي أثبتت فشلها.
- على الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي إعادة النظر في سياساته القائمة اتجاه الدول الاعضاء في حالة التعرض للصدمات، لأن تعرض أي دولة في الاتحاد إلى أزمة مالية قد يهدد بانتقالها الى دول أخرى وهذا ما حدث فعلا، فقد انتقلت الازمة من اليونان الى جاراتها في الجنوب على غرار البرتغال وايرلندا، ايطاليا، اسبانيا والبرتغال، كما أنه يهدد الاتحاد برمته ويعرض وحدته للانقسام. وقد كشفت الازمة الأخيرة عن قدرة هذا الأخير على ايجاد الحلول في الأوقات الصعبة، وذلك من خلال تبنيه لآليات جديدة للإنقاذ الاوروبي (MESF, FESF,MES)، كما أن غياب التضامن المالي (التحويلات المالية من الدول صاحبة الفائض الى الدول التي تحقق عجز) داخل الاتحاد يشكل عائقاً كبيراً أمامها وهو ضرورة لا مفر منها في حالة الاتحاد النقدي كما أثبتت النظرية (نظرية منطقة العملى المثلى) والعديد من الدراسات، وربما عليها التوجه نحو نموذج الولايات المتحدة الامريكية حيث تشكل التحويلات المالية عاملاً جوهرياً في حالة تعرض أحدى الدول لصدمة اقتصادية.

اختبار فرضيات الدراسة: انطلقت الدراسة من فرضيتين أساسيتين.

– بالنسبة للفرضية الاولى التي تنص على "أن الازمة المالية الراهنة لليونان هي نتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلا أن جذورها داخلية" فقد ثبت صحة الفرضية فالأزمة المالية العالمية كانت شرارة اندلاع الازمة اليونانية، لكن جذورها داخلية ترجع الى اختلالات اقتصادية وتفشي ظاهرة الرشوة والفساد، كما أن المديونية العامة والعجز في الميزانية العمومية ليست وليدة الحاضر بل تعود لتراكم سنوات عديدة سابقة للأزمة.

- بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على ما يلي "لعب الاتحاد الأوروبي دوراً جوهرياً في إنقاذ اليونان وتخطيها للأزمة"، فقد ثبت أن الاتحاد الاوروبي لعب دوراً جوهرياً في انقاذ اليونان من الافلاس المحتوم من خلال تقديم مساعدات مالية، لكن هذه المساعدات لم تكن أبداً في شكل هبات بل في شكل قروض مرهونة بشروط قاسية أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي للبلاد، حيث أن اليونان اليوم لم تخرج من أزمتها فهي تعرف تردي الاوضاع الاقتصادية (ارتفاع مستويات المديونية والعجز العام) والاجتماعية (ارتفاع معدلات البطالة والفقر).

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- اوكيل، نسيمة، وبوكساني، رشيد، ومصيبح، احمد.(2013). الأزمة المالية في منطقة الأورو: أسباب نشوبها وانتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني فيها. *مجلة بحوث اقتصادية عربية*.(العددان 61-62).

- بوالكور، نور الدين.(2013). أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول. *مجلة الباحث*. (العدد 13).

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية:

- Varoudakis , Aristomene.(2015). La trappe de la dette grecque et les échecs de la gouvernance financière internationale. Bulletin de l'observation des politiques économiques en Europe.

- Coriat, Benjamin, et Lantenois, Christopher.(15 juillet 2011). L'imbroglio grec La dette souveraine grecque prise au piège de la zone euro.
http://atterres.org/sites/default/files/L'imbroglio%20grec.pdf

-Antonin, Céline, et Sampognaro, Raul, Timbeau, XavierSébastien Villemot .(2015).La Grèce sur la corde raide. *revue de l'OFCE*.(138).

- Cohen, Daniel.(2011). la crise grecque. Leçons pour l'Europe. *revue économique* . (vol.62).

- Chouaib, Elian, et jeanneret, Alexandre.(2014). La crise de la dette en Europe. http://www.alexandrejeanneret.com/cariboost_files/Crise_de_la_dette.pdf

- Etude économique de l'OCDE sur la GRECE, Mars 2016.

- Figuet, Jean-Marc.(juillet-Aout 2015). La dette Grecque : le Tonneau des Danaïdes. cahier français N°387.

- Karamessini, Maria.(2010).Crise de dette publique et « thérapie de choc ». chronique internationale de l'IRES- n° 127.

- Hradisky, Martin.(2016).assistance financière aux états membre de l'union européenne, fiche technique sur l'union européenne-2016.

- Vincent, Philippe.(2015). la crise grecque et les institutions internationales, revue Belge de droit international 2015/1-2- Bruxelles : éditions Bruylant.

- Huberdeau, Philippe.(2012) .La dette souveraine est elle assurable, CHEA.

- Chemain, Régis.(16 février 2015). les dérèglements économiques internationaux : crise du droit ou droit des crises?, édition A.Pedone, .

- Robert Joumard, la dette Grecque,

(https://local.attac.org/rhone/spip.php?article1890)
-. Paulo, Sebastian.(AVRIL 2011). L'Europe Et la crise économique mondiale Expliquée En 10 fiches. fondation Robert Schuman.

Site internet :

- www.les-crisese.fr
- http://www.troikawatch.net/fr/cest-quoi-la-troika/
- https://ar.wikipedia.org
- http://ec.europa.eu/eurostat/data/database